كقتل تدبير اي يعتق اثر الولد وولدها المذكور كما نفهمه
المدبرة وولدها الثابت لها في التدبير لكن ذلك مقيد بالقيد
بالقيد الذي صرح به في قوله اذا مات اي السيد وقوله
ولو بقتل هذين اي ولو كان موت السيد بسبب قتل لهما
وولدها المذكور فانهما يعتقان ولو قتلاه لاجل العتق وهذا
مستثنى من قاعدة من تعجل شيئا قبل اوانه عوقب بحرمانه وفي
هذه القاعدة ايضا الزركشي في قواعده بالمعارفة بين
المقصود والا فالقياس انهما لا يعتقان بقتلهما له معاملة
لهما بالحرمان ومعاملة لهما بنقيض قصدهما فافعل ذلك
بتاتل مورثه عمدا حيث منعوه من الارث لذلك وفرق الرافعي
بان الايلاد كالاعتاق بدليل سرايته الى نصيب الشريك فكما ان الاجنبي
لا يضر فيه قتل العتيق كذلك الايلاد لا يرفعه اثره قتل السيد
لسيدها قال شيخنا الشهاب ابن قاسم رحمه الله وقد يفرق بين
حصول تمام العتق وحصول بعضه فقط هذا فقط والحق والله اعلم
وفرق الرافعي ايضا بان في العتق حظا للمقتول اي وهو حصول

ثواب

ثواب العتق بسبب لحيلة بخلاف الارث فانه لا حظ فيه
للمقتول لانه لا ينتاب على ما تاخذه ورثته الا نحو انهم اخذوا
ذلك قهرا عليه وان فرض انه جعله بقصد على ان لا يعطه لهم
ومن هذا الجواب اخذ البرلسي الملقيني ما زاده في القاعدة
المذكورة من قوله لو لم تكن المصلحة في ثبوته حتى لا يرد عليها
هذه الصورة كغيرها من الصور التي سنبينها على ما نقله الحافظ
فقد ذكر انه سمع الامام علم الدين الملقيني يقول ان والده
يعني البرلسي زاد في القاعدة لفظا لا يحتاج معه الى
الى الاستثنا اي من القاعدة المذكورة فقال لو لم تكن المصلحة
في ثبوته هذا القيد قال شيخنا الخير الغيطي ومن الملاحظ
ان لهذه القاعدة مثالا في العربية وهو ان اسم الفاعل يجوز ان
ينعت بعد استيفائه معموله فان نعت قبله امتنع عمله من اصله
فان قيل ما بيان ان ما ذكر من افراد هذه القاعدة فقد اجيب
ذلك الان اسم الفاعل ما كان لا يعمل الا ان تاخر نعته عن معموله فلما
تقدم نعته كانه تعجل ذلك فعوقب بحرمان العمل في المعمول

السيوطي